الأمم المتحدة

A/64/876

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٧٧ من جدول الأعمال

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه موقف جمهورية صربيا فيما يتعلق بالفتوى المعنونة ”موافقة إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد للقانون الدولي“، التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) فيودور **ستارتشيفتش**
السفير
الممثل الدائم

300710 300710 10-46669 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

موقف جمهورية صربيا من الفتوى المعنونة "موافقة إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد للقانون الدولي"، التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

وفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ٣/٦٣ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن المسألة التالية: "هل إعلان المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد موافق للقانون الدولي؟".

وأصدرت محكمة العدل الدولية، طبقا لإجراءاتها المتبعة، فتواها بشأن هذه المسألة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. ويتمثل موقف جمهورية صربيا فيما يتعلق بهذه الفتوى فيما يلي:

- طبقت المحكمة في فتواها نهجا ضيقا فيما يتعلق بنطاق المسألة المطروحة عليها. ونتيجة لذلك، فإن نتائج هذه الفتوى لا تؤيد ادعاء بريشتينا بأن إقليم كوسوفو دولة، ولا الرأي القائل إن إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد حالة فريدة. وعلاوة على ذلك، لم تؤكد المحكمة على أن مقاطعة كوسوفو لها الحق في الانفصال عن جمهورية صربيا. وأكدت المحكمة كذلك أن فتواها لا تتناول العواقب القانونية المترتبة على إعلان الاستقلال من جانب واحد وأنها لا تتناول صحة الآثار القانونية لاعتراف دول ثالثة بكوسوفو، كما جاء في الفقرة ٥١ من فتوى المحكمة. وكان هذا منطق المحكمة الذي جعل من الممكن القول إن نص الإعلان نفسه لم ينتهك القانون الدولي.

- وخلافا للأدلة الدامغة المطروحة أمام المحكمة، ليس فقط من جانب صربيا ولكن أيضا الأمين العام، امتنعت المحكمة عن الاعتراف بأن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو هي التي أعلنت الاستقلال من جانب واحد. وأيدت المحكمة الدفع بأنه اعتمد من طرف "أشخاص تصرفوا معا بصفتهم ممثلين لشعب كوسوفو". ويطرح هذا النهج سابقة خطيرة، لأنه يظل في إمكان المناطق أو الحركات الانفصالية في جميع أنحاء العالم أن تعلن أنها تتصرف باسم شريحة من سكان الإقليم المعني، وتتجنب بذلك أي تحليل قانوني لصلاحياتها للقيام بذلك، مما يؤدي إلى آثار ضارة على النظام الدولي المعاصر.

- وأكدت المحكمة بما لا يدع مجالا للشك على أن وضع كوسوفو لم يسوّ بعد، مشيرة إلى أن إعلان الاستقلال من جانب واحد ''هو محاولة لتحديد وضع كوسوفو بصورة نهائية''. وهذا يعني أن المحكمة خلصت إلى أن ''العملية السياسية الرامية إلى تحديد وضع كوسوفو في المستقبل''المنصوص عليها في الفقرة ١١ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لم تنفذ بالكامل.

- ومن الواضح أن المحكمة أكدت من جديد أن كلا من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري لكوسوفو الذي أصدره الممثل الخاص للأمين العام ما زالا ساريين وقابلين للتنفيذ. وهذا ينطبق كذلك على الممثل الشخصي للأمين العام، الذي يواصل ممارسة مهامه في كوسوفو (انظر الفقرتين ٩١ و ٩٢ من الفتوى). ومن هذا المنطلق، فمن الواضح أن إقليم كوسوفو لا يزال خاضعا لنظام دولي و لم يتحدد وضعه النهائي. ولذلك، فإنه ليس دولة مستقلة وذات سيادة.

- وانطلاقا من هذا، أكدت المحكمة على أن الجمعية العامة لديها مصلحة مشروعة في مناقشة هذه القضية ونتائجها المحتملة. وهذا يعني أنه لم يتم الانتهاء من هذه القضية، بل بإمكان الجمعية العامة، التي طلبت الفتوى (كما ورد في الفقرتين ٤٠ و ٤٤ من الفتوى)، مواصلة النظر فيها. ولذلك لا ينبغي الحكم مسبقا على العملية المعروضة على الجمعية العامة بمزيد من الاعترافات، والتي تنتهك بحكم تعريفها وحدة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة وسيادتها، وهي جمهورية صربيا.

- وتعتقد جمهورية صربيا أن المناقشة المقبلة في الجمعية العامة ينبغي أن تركز على عواقب وآثار إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد بالنسبة للنظام الدولي. وفي هذا الصدد، قدمت جمهورية صربيا مشروع قرار إلى الجمعية العامة في إطار البند ٧٧ من جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بعنوان ''طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي''.

- ونؤمن إيمانا عميقا بأن محاولات الانفصال من جانب واحد لا يجب أبدا الاعتراف بها تلقائيا، وأن السبيل الوحيد للتعامل معها هو السعي للوصول إلى حل مقبول من الطرفين من خلال الحوار السلمي. ومن شأن التوصل إلى هذا الحل الحيلولة دون طرح سابقة خطيرة تضفي، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، الشرعية على النزعة الانفصالية في المجتمع الدولي.

- وللأسباب المذكورة أعلاه، يمكن أن نخلص إلى أن القضايا الرئيسية الناشئة عن إعلان الاستقلال من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لا تزال دون حل بعد إصدار الفتوى في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.